كانت هناك ظروف خاصة تحتم مثل هذه التغييرات (معاريف، ١٧/٢/١٩٨١).

أما تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس، فقد دعا الحكومة لإعادة النظر في قرارها القاضي بمصادرة امتياز الشركة العربية، وقال انه إذا كانت الحكومة تريد الاستمرار في الخط الذي سلكته، من حيث استملاك الشركة العربية، فإن قرار المحكمة يجعل هذه المسألة معقدة جداً، وقد تستغرق فترة طويلة، إذ أن القرار يتيح للشركة الاستئناف مرة اخرى إلى محكمة العدل العليا. وأضاف كوليك «إن هذه المسألة ليست في صالح المواطنين، حيث ستؤدي، في المدينة الخاضعة لسيادتنا، إلى توتر لا داعي له، وكل توتر داخل المدينة هو في غير صالحنا». وأعرب عن أمله في أن تدرس الحكومة المسألة في ضوء هذه الاعتبارات جميعها، وأن تغير موقفها. وأوضح كوليك كذلك انه كان في السابق، معارضاً لقرار الحكومة، وان عدداً من الوزراء معارض له أيضاً، لكن وزير الطاقة أصر على موقفه (معاريف، ١٧/٢/١٩٨١).

وعقب على قرار المحكمة، أيضاً، يسرائيل هرئيل، سكرتير مجلس المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، فقال: «إن مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ناشد الحكومة أن تقوم بتنفيذ عملية استملاك منشآت الشركة العربية، لأن السيطرة على أجهزة الرقابة، وعلى مصدر التيار الكهربائي تمكن من توفير الكهرباء للمستوطنات اليهودية ومناطقها الصناعية، في أوقات الأزمات والتقلبات السياسية». وأضاف هرئيل: إن «على حكومة اسرائيل أن تعلم أن رضوخها للضغوط، سواء السياسية منها أو الضغوط الاخرى الداخلية والخارجية، سيضع علامة استفهام كبيرة على مصداقيتها في نظر الجمهور العربي، وبالتأكيد في نظر الجمهور اليهودي» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٧٠، ١٦ و١٧/٢/١٩٨١، ص ٤).

كذلك انتقد عضو الكنيست حاييم دروكمان (المفدال) قرار المحكمة، وقال انه إذا صح ما تقوله عن استناد قرار الحكومة إلى مبررات سياسية، فهذا يعني أنه لم يكن هناك مجال لتدخلها في ذلك. وأبرز دروكمان نص قرار المحكمة القائل بأن الضفة الغربية ليست جزءاً من دولة اسرائيل، مما يمنع خلق وقائع دائمة فيها، داعياً إلى تصحيح هذا الوضع بسرعة.

أما عضو الكنيست شموئيل تولييدانو (شينوي)، فقد أعلن «أن السؤال الذي يجب طرحه هو، هل شراء الشركة مرغوب فيه بالنسبة لنا من الزاوية السياسية، أم من زاوية علاقاتنا مع سكان المناطق المحتلة؟ والجواب كلا» (المصدر نفسه).

أما من الناحية الاخرى، فقد عم الارتياح، في أعقاب صدور قرار المحكمة، في القدس الشرقية، وتوقف التوتر الذي ساد المدينة. فجنود حرس الحدود الذين وضعوا في أماكن مختلفة، في المدينة، استعداداً للاستيلاء على منشآت الشركة بقوا دون عمل، وأعيدوا إلى وحداتهم.

أما مجلس مدراء الشركة العربية، فقد عقد، فور صدور قرار المحكمة، جلسة وبحث في حيثيات هذا القرار. وأعلن رئيس مجلس مدراء الشركة أنور نسيبة رضاه عنه معتبراً إياه خطوة في الطريق الصحيح. وأضاف نسيبة أن الرد الرسمي للشركة سيصدر بعد أن يترجم القرار الذي يمتد على ٢٢٠ صفحة، إلى اللغة العربية (عل همشمار، ١٧/٢/١٩٨١).

كذلك اجتمعت لجنة عمال شركة كهرباء القدس الشرقية، والمعروف أن عدد هؤلاء العمال يبلغ نحو ٤٠٠ شخص، وقررت معارضة كل محاولة تصدر من جانب اسرائيل للسيطرة ولو على جزء من الشركة. وقال المتحدثون باسم اللجنة، انه على الرغم من قرار المحكمة، ينبغي الحيطة تجاه نوايا الحكومة الاسرائيلية (المصدر نفسه).

كذلك عبرت أوساط سياسية، في القدس الشرقية، عن اعتقادها بأن أهمية قرار المحكمة لا تقل عن أهمية القرار الذي صدر بشأن ألون موريه، وعلى الأخص في كل ما يتعلق بنشاط الاحتلال في الضفة الغربية. فقد أقر القضاة أن القانون الدولي ساري المفعول تجاه المناطق المحتلة. وحسناً تفعل الحكومة إذا أخذت